مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337 الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	تاريخ إرسال المقال: 03 / 04/ 2018	تاريخ القبول: 02 /06 / 2018	تاريخ النشر: 30/ 06/ 2018	الصفحة: 100 – 116

المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري

Social and Family Constraints for Urban Planning

عبد الكريم قريد	جامعة الجزائر2، (الجزائر)	البريد الالكتروني: abdelkrim.grid@yahoo.fr

ملخص:

تعاني أغلب المدن الجزائرية من المظاهر السّلبية التي تسيء للوضع المنشود الذي يستهدفه التخطيط الحضري، والتي تتعدّد عواملها، وتتداخل في نشأتها ظروف ومؤثرات عديدة نعتبرها معوقات تتسبب في حدوث انحرافات متفاوتة تخلّ بالأهداف المرسومة للخطـط.

نرى أنّ من بينها معوقات اجتماعية وأسرية تتمثل في مجموع أنماط السلوك وأشكال التنظيـم والعلاقات الاجتمـاعية والتي من الواجب دراستها وتحليلها وفهم أسبابها وتقويمها أو القضاء عليها.

الكلمات المفتاحية: المعوقات الاجتماعية –التخطيط الحضري –الهجرة –الأسرة.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

Abstract:

Most Algerian cities suffer from the negative aspects that harm the desired situation that is targeted by urban planning, which has many factors, and its origins overlap in many conditions and influences which we consider to be obstacles that cause different deviations that undermine the objectives of the plans.

We see that among these social and family obstacles are the total types of behavior and the forms of organization and social relations, which must be studied and analyzed, and understanding the causes and assessment or elimination.

Keywords: Social Obstacles - Urban Planning - Migration - Family

مقدمة:

لقد كان الاهتمام بالمدينة قديم قدم المدينة نفسها، وذلك من خلال الإسهامات التي قدمها المفكرون والفلاسفة عبر مختلف الحضارات البشرية، كونها تشكل نمطا خصبا للحياة الاجتماعية، ولذا كان تناولها متكرّرا من مختلف التخصصات كالجغرافيا والتاريخ وعلم الاجتماع وغيرها. كما ارتبط التحضر هو الآخر بالمدينة التي وُجِدت آثارها القديمة المغمورة خاصة على السواحل وضفاف الأنهار، مثل مدينة أور ببلاد ما بين النهرين، وطيبة بمصر وغيرها.

غير أنّ الدراسات الاجتماعية بالمدينة عرفت ازدهارا كبيرا خاصة بعد ظهور علم الاجتماع الحضري في مطلع القرن العشرين، حيث حدث تراكم كبير في ميدان الدراسات الحضرية سواء على مستوى النظريات السوسيولوجية العامة، أو النظريات الجغرافية، التاريخية، الاقتصادية أو غيرها.

ولقد أصبحت العلوم بوسائلها وأدواتها قاعدة في تأسيس هذه المدن ومعالجة مشاكلها في العصر الحديث قصد جعلها أوساطا ملائمة للحياة البشرية بمختلف مظاهرها ومجالاتها.

ويعتبر التخطيط عموما هو إحدى تلك الوسائل التّي تمّ استعمالها لبعث مدن عصرية متخصّصة ومتكاملة الوظائف والمؤهلات، كما أصبح التخطيط الحضري من العلوم التي تعنى بمعالجة هدفٍ أو أهداف رئيسيّة تتجلّى في وضع واستخدام الأساليب العلمية الضرورية لتطوير وتنمية المناطق الحضرية والإقليمية وحل مشاكلها سواء كان ذلك في دول متقدّمة أو متخلفة ،ومن خلال هذا الأسلوب العلمي الأكاديمي يمكن وضع خطط واستراتيجيات

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

وبدائل لاتخاذ قرارات حل المشاكل الحضرية المختلفة، اقتصادية واجتمـاعية، أو مواجهة مختلف المشكلات الناجمة عن النمو والتطور عبر المجال الحضري.

وما نلاحظه اليوم هو أنّ مدننا لازالت لم تستفد من هذا المكسب العلمي، وبقيت تعاني من الكثير من الظواهر السلبية والمشاكل التّي تشكّل عقبات كبرى في طريق التنمية بصفة عامّة.

وإلى جانب ذلك تواجه عملية التخطيط الحضري في بلادنا مجموعة من المعوقات التي تقف دون تحقيقه لمختلف الأهداف المرصودة ضمن الخطط المتوالية،

ومن بينها "**المعوقات الاجتماعية** " التي تساهم في إبقاء المدينة محرومة من فوائد هذا العلم.

ولقد ارتأينا أن نحدد لبحثنا مجموعة أهداف كالتالي:

أ– تحديد وتحليل بعض المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط كأداة أساسية للتنمية الحضرية بالمدينـة الجزائرية.

ب–تنمية المدن عن طريق تطوير الأجهزة وتنظيم هياكلها ورفع مستوى كفاءة مواردها البشرية.

ج– اعتماد النتائج التي تكشف عنها الدراسة بخصوص المعوقات الاجتماعية والأسرية التي تقلّل من فعّالية التخطيط الحضري.

I – المعوقات الاجتماعية:

1 –النمو الحضري في الجزائر: عرفت الجزائر ظاهرة النمو السكاني والنزوح الريفي منذ استرجاع الاستقلال تبعا للعديد من العوامل المتعلقة بكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الجزائري. إلى جانب الظروف الأمنية السيئة، والتي تفاقمت خلالها الظاهرة حتى أصبح من غير الممكن الحد من توسع التجمعات الفوضوية على أطراف المناطق الحضرية، ولنا أن نبلور أهم عوامل النمو الحضري في:

أولا: العوامل السّكانية: وتتعلق بنقطتين أساسيتين هما:

– النمو الطبيعي للسكان: زيادة عدد السكان بسبب ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات.

– الهجرة: زيادة عملية الارتحال والانتقال الفيزيقي للأفراد والجماعات، بسبب:

* **عوامل طاردة:** ظروف على مستوى الريف تجبر الأفراد على البحث عن بديل لها في المدينة (**عبد المنعم، شوقي (1981)، ص106**)

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

* **عوامل جاذبة:** كتركّز النشاطات والمرافق الأساسية والترفيهية في المدينة وانجذاب الريفيين إليها (**عبد المنعم، شوقي (1981)، ص107**).

ثانيا: العوامل السياسية والحربية: لقد كانت العوامل السياسية والحرب بمختلف أنواعها سواء تلك التي نشبت بين دولة وأخرى (**محمد سيد أحمد، غريب (2006)، ص203**)، **أو** تلك التحولات التي تحدث داخل الوطن في إطار الحراك السياسي والذي قد يقود إلى اضطرابات وعنف كتلك التي حدثت في لبنـان ما بين سنتي (1975م-1990 م)، أو ما حدث في الجزائـر إثر توقيف المسار الانتخابي للاستحقاقات التشريعية لسنة 1991 م، وراء حدوث هجرات كبرى وتدفّق سكاني كبير نحو المـدن عموما.

ثالثا: العوامل الثقافية: لعبت العوامل الثقافية دورا كبيرا في حركة الهجرة الدّاخلية عبر الدول حيث كان تركز خدمة التعليم ودور الثقافة والمكتبات وخدمات أخرى كالنوادي والمسارح والملاعب التي تفتقر إليها الأرياف وراء انجذاب الشباب إلى المدن.

رابعا: العوامل الاقتصادية: حدثت الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب تراجع نصيب الفلاح من الأرض الزراعية وانتشار موجة الجفاف وبه انخفاض الأجر في العمل الزراعي وارتفاع عدد السكان في المناطق الريفية وتفوقه عن طاقة الأرض (**محمد سيد أحمد، غريب، (2006)، ص201**).

2 – القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية: تمثّل بعض القيم، العادات القديمة والتقاليد المتوارثة، معوقات لكل الابتكارات وعمليات التغير؛ وتزيد هذه العوائق حدّة حينما يكون الكبار والشيوخ هم أصحاب الحل والعقـد؛ إذ يصعب ويعزّ عليـهم تغيـير قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وهو ما ذهب إليه" **وليام أوجبرن**". (**غيث، محمد عاطف (1983)، ص71**.).

أولا–القيم الاجتماعية: تعرّف القيمة على أنّها " تصور المجتمع للشيء المرغوب، والذي يؤثر على السلوك الاجتماعي لمن يعتنق هذه القيمة " (**محمد الجوهري، ص34**) كما أنّها "فكرة يؤمن بها الفرد، وإن كان يشاركه أصدقاؤه وأقاربه، وتحدّد له اختيار ما يفعله وكيف يفعله، كما تحدّد له ما هو الشيء العزيز، أو الثمين، أو الجذّاب أو الملائم ..."(**محمد، الجوهري، ص 34**).

وتشكّل منظومة القيم الاجتماعية الإطار المرجعي للسلوك الإنساني في المجتمع، فتؤثر في اختيار الأهداف وتحديد الوسائل والأساليب المؤدية إليها .وهي التي تدفع بالأفراد إلى اختيار السلوك المناسب حيال وضعية معينة، كما

"أن القيمة تندرج في الواقع بطريقة مزدوجة :فهي تبدو كمثال يستدعي الانتماء أو يدعو إلى الاحترام، كما تظهر في الأشياء والتصرفات التي تعبّر عنها بطريقة محسوسة أو أكثر تحديدا بطريقة رمزية " (**غي، روشي (1983)، ص89**) .

وممّا سبق يمكن القول أن التغير القيمي في المدينة الجزائرية نتج عن تغير في مكونات البناء الاجتماعي ،وتنوع الظروف المادية والمعنوية ،واختلاف مراحل تطور المجتمع الجزائري ،فظهرت أشكال قيمية تعكس صراعا قيميا موجودا ،تمثل في قيم :تقليدية محلية تاريخية حضارية ،وعصرية قد توصف بالدّخيلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحولات العميقة والسريعة التي عرفها العالم وبلادنا في نهاية الألفية الثانية وأكثر من ذلك القفزات الكبيرة التي حدثت في بداية الألفية الثالثة والتي طالت كل الميادين المستفيدة من موجة التطوّر العلمي والتكنولوجي (**ماجد الزيود ،(2006)، ص 84**).

ونخلص من كل هذا إلى أنّه لابد على المخطط أن يضع نصب عينيه القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع، فكثيرا ما تعوق هذه العناصر نجاح المخطّطات والمشروعات وبرامج التنمية.

ثانيا – العادات والتقاليد الاجتماعية :

* العادات الاجتماعية هي كل سلوك متكرر يكتسب ويتعلم اجتماعيا، حيث

يرى" **ادوارد سابير**" أن العادة الاجتماعية مصطلح يستعمل للدلالة على مجموع الأنماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة وتترسّمها تقليديا وهذا يميزها عن النشاطات التي يقوم بها الفرد. (**فوزية، دياب (1980)، ص ص104–106**).

* التقاليد الاجتماعية هي أنماط من السلوك تتضمّن القيم الذاتية التي تعتز بها الجماعة، كما تتضمّن أنواعا من التفكير والتصورات والمعتقدات الخاصة لدى الجماعة، وتنتقل بين أفرادها عبر الزمن (**فايزة أنور احمد شكري، (2002)، ص300**)، حيث يتوارثها الناس جيلا عن جيل وتشكّل عنصرا أساسيا للهوية الوطنية والاجتماعية لتلك الجماعة.

وتعتبر القيم الاجتماعية نواة التنظيم الاجتماعي، فبتصدّعها يبدأ التفكك الاجتماعي مفعوله، "ممّا يتطلب قيم وعادات وتقاليد مستجدة تبعا لتغير الوضع الاجتماعي، فضلا عن كون الأزمات الاجتماعية تولّد الأزمات الفردية وتلزم الأفراد على تغيير سلوكهم الذي اعتادوا عليه وألفوه ،والمشكلة تكون أعسر إذا لم يكن لدى الجماعة بدائل جديدة لما تصدع من قبل الأزمة التي أضرت بها" (**معن ،خليل عمر (2005) ص 65**) .

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

3-النظم الاجتماعية السائدة: تعيق عملية التخطيط الحضري النظم الاجتماعية السائدة، حيث يعتبر بعضها من أهم معوقات التخطيط الحضري الذي سطّرته الدولة، إذ "تعد ملكية الأرض الخاصة من معوقات توسع المدن، لذا يضطر مخططو المدن إلى البحث عن محاور في اتّجاهات أخرى قد تكون أقل صلاحية من الأرض الخاصّة، وممّا يزيد في المشكلة استغلال تلك الأرض باستعمالات لا تنسجم مع مجاوراتها بل قد تسبّب أضرارا لها "(**د/خلف حسين على الدليمي، (2002)، ص129.**)

فيرى **جون لويس جيلين** أن النظم الاجتماعية هي الأنساق المنظمة للتصرف والاتجاهات والأغراض والرموز والمثل التي توجّه الحياة الاجتماعية، ويرى "**بارنز**" أن النظم الاجتماعية تمثل البناء الاجتماعي والآلة التي تنظم المجتمع الإنساني وتوجه النشاطات المتعددة التي يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية. ويعرفه الدكتور الجوهري على أنّه: "مجموعة قياسية من القواعد والميكانيزمات التي تعمل على تنفيذ القواعد وتضعها موضع التنفيذ." (أ/**د محمد، الجوهري ص133**).

إذن فهو مجموعة من الأنماط السلوكية المعترف بها والتي تحدث بصورة منتظمة داخل المجتمع، فيرمي كل نمط منها إلى تحقيق هدف محدد، وبموجب تكرار السلوكيات النمطية تحدث حالة التقنين للحياة الاجتماعية بما يتفق ويتلاءم مع حاجة الفرد والمجتمع.

ومنه فإن الملكيّة هي واحد من الحقوق التي يتمتّع بها المواطن في دولته أو خارجها، ويحق له التصرف فيها.

ويرى أحمد مصطفى خاطر أنّ "نظام الملكية السائد في مجتمع معين قد يعوق برامج ومشروعات التنمية، نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها، حيث تسود الاتجاهات نحو الملكية الجماعية في المجتمعات الريفية بينما الاتجاه ينمو نحو الملكية الفردية مع سيادة أنماط التغيير والتحضر والتصنيع ومع استخدام النقود كوسيلة للتبادل " (**أحمد مصطفى، خاطر (2000) ص 60**).

أمّا في بلادنا فقد مرّت ملكية الأرض بمراحل عديدة، فلقد عمل الاستعمار على تفتيت ملكية "العرش" باستحداث الألقاب، فتفكّكت القبيلة والعائلة الواحدة. وتمكنت فرنسا من الاستحواذ على مساحات شاسعة عبر السهول الساحلية والدّاخلية، إلى غاية استرجاع الاستقلال حيث تم رسم خريطة جديدة لملكية الأرض، فأصبحت الأراضي التي كانت بحوزة المستوطنين ملكا للدولة، وبقي القسم الثاني من الأراضي بحوزة المواطنين الذين بحوزتهم وثائق الملكية.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

4 – تفكك العلاقات الاجتماعية :

العلاقة الاجتماعية هي كل تفاعل يقوم بين طرفين لتلبية حاجة اجتماعية، أو أنّها روابط متبادلة بين أفراد المجتمع. ويمكن تصنيفها إلى صنفين أساسيين هما:

أ- **العلاقات المفتوحة والعلاقات المغلقة:** يطرح **ماكس فيبر** نوعين من العلاقات الاجتماعية: المفتوحة والمغلقة، يقصد بالمفتوحة الارتباطات التي يقبل فيها.

ب- الغرباء أو غير الأقارب أو غير المنتمين إلى طبقة اجتماعية معينة أو طائفة دينية خاصة أو نقابة حرفية، وعادة تكون خالية من المنافع المادية المتبادلة والعاطفية والاحترام المتبادل.

بينما يعني بالعلاقات المغلقة الارتباط بين الأقارب أو المنتمين إلى طبقة وذوي المصالح المتبادلة لإشباع حاجات ورغبات مادية ومعنوية.

ت– العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية: (معن، خليل عمر (2005) ص235)

ميّز" **كنكزلي"** بين نوعين من العلاقات:« الأولية» و« الثانوية» واستخدم أربعة قيم معيارية للتمييز بينهما موضحة في الجدول كالتالي:

الفروق بين العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية

القيم المعيارية	علاقات أولية	علاقات ثانوية
*الظروف الفيزيقية	**- تضم عددا قليلا من الأفراد، تدوم لفترة زمنية طويلة، تأخذ حيزا زمنيا ضيقا.**	**-تضم عددا كبيرا من الأفراد، لا تدوم لزمن طويل، تأخذ حيزا مكانيا واسعا.**
*الخصائص الاجتماعية	**-متماثلة مع أهدافها تعمل على بلورة قيم خاصة، يعرف كل منهم الآخر بشكل واضح وصريح ويشعر كل منهم بحرية وتلقائية تجاه الآخر. غياب التعامل الرسمي فيها.**	**-تتباين في أهدافها، القيم الاجتماعية التي تنشأ من خلالها تكون عرضية وغير جوهرية .معرفة كل واحد منهم للآخر محدودة من خلال اختصاصهم المهني وبذلك تكون مكلفة ومجاملة.**
*علاقات محدودة وصغيرة	**-مثل الصديق وصديق، الزوج وزوجته الأبوين وأبنائهم، المعلم والتلميذ.**	**-مثل صاحب المتجر والزبون، المذيع والمستمع، الممثل والمشاهد، الرئيس والأتباع، الكاتب والقارئ.**
*جماعات صغيرة	**-مثل جماعة اللعب والأسرة والقرية والجيرة وفريق العمل.**	**-مثل المنظمات المهنية والشركات التعاونية.**

5–النظر بعين الحذر والشك تجاه السلطات: إنّ الشك في الجديد وما سينعكس عليه من مفاجآت، يُثير الرّيب للكثير من المجتمعات، وخاصة منها التقليدية، المتخلفة التي مازالت نسب الأمية بها مرتفعة.

فكثيرا ما قاومت مجتمعات كلّ تغير يمسّ ما أَلِفته واعتادت عليه من مفاهيم راسخة كالتغيرات التي تتعلق بالسكن الجماعي والمداخل الموحّدة، وهي صور عن مشاريع التجديد عن طريق التخطيط بكل أشكاله بما فيها الحضري.

وغالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي، حرصاً على أوضاعهم التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقهم المكتسبة.

6 – عدم التجانس داخل المجتمع: إن اختلاف أفـراد المجتمع من حيث النوع ، السن ،التعليم ،المهنة ،المركز الاجتماعي والوضع الطبقي والديانة ،يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم ،وأي تغير جديد حتما قد يلقى رفضا ومعارضة من بعض الأفراد الآخرين ،وقبولا من البعض الآخر، عكس التجانس في تركيب المجتمع حيث تزول الفوارق وتتّحد المواقف حيال مستجدّات الناشئة التغير الاجتماعي ."فقد يتكون المجتمع من مجاميع عنصرية مختلفة ،أو قد يتكون المجتمع من أطراف متصارعة وبينها تناقضات اجتماعية ،ممّا يؤدي به إلى الانقسام الاجتماعي" (**حمد، الخشّاب،ص63**). وما دمنا بصدد الحديث عن عدم التجانس داخل مجتمع المدينة وفي نفس الوقت نقرّ باستقبال هذه المدينة لأفواج من النازحين من الأرياف المجاورة فلا بد من الإفادة بأنّها مناطق متباينة من حيث التركيبة البشرية الملتفة حول القيادات التقليدية والتي هي عمليا المشايخ وكبار السن الذين يبرزون ولاءهم للقديم ونبذهم لكل جديد "(**د/عاطف، غيث (1995) ص71**). فإنّ هذا يشير إلى ضعف التماسك وعدم الترابط بين أهالي المدينة ممّا يجعلها سهلة الاختراق.

II – بعض المعوقات الأسرية:

1–حجم الأسرة:

يعتبر حجم الأسرة من بين العوامل التي تؤثر على الاتجاهات الوالدية داخل الأسرة، فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة تنقص فرص التواصل بين الآباء والأبناء وتتسع دائرة مواقف التفاعل بين الإخوة، ويزيد اتجاه الولدين إلى تبني أساليب تربوية أكثر ميلا للتسلّط والقسوة.

كما أنّ حجم الأسرة له أثر كبير على تربية الطفل، فالطفل الوحيد على سبيل المثال غالبا ما يحاط برعاية تزيد عن الحاجة، ولهذا تصبح علاقاته بغيره على أساس أهمية مصالحه وتظهر عنده الأنانية وحب السيطرة، بخلاف الطفل الذي ينشأ في أسرة كثيرة الأطفال، فهذا غالبا ما يميل إلى النموذج السوي باعتبار أنه يتعامل مع عديد من الأطفال، الذين يتوزع اهتمامه بينهم، فينشأ بذلك نشأة سوية.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

2–ضعف الحوار الأسري:

الحوار ألأسري هو التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة عن طريق المناقشة، والحديث عن كل ما يتعلق بشؤون الأسرة من أهداف ومقومات وعقبات ويتم وضع حلول لها، وذلك بتبادل الأفكار والآراء الجماعية حول مختلف المحاور، مما يؤدي إلى خلق الألفة والتواصل.

إن الحوار الأسري يتضمن كل ما يدور بين أفراد الأسرة من نقاشات وحديث حول أمر ما يمس الأسرة بأكملها أو أحد أفرادها، فيتم خلاله توضيح العقبات والمشاكل ومن ثم النقاش حول أفضل الحلول، وبذلك يكون الحوار جسراً يعمق الصلة بين أفراد الأسرة، ويزيد أواصر المودة.

ويؤدي غياب الحوار إلى:

- ضعف العلاقات الحميمة بين أفراد الأسرة.
- فشل العلاقات الزوجية.
- صعوبة تحقيق التنشئة الصالحة للأطفال.

3– التفكّك الأسري:

التفكك الأُسري هو بُعد أفراد الأسرة الواحدة عن بعضهم بعضاً، وعدم ارتباطهم بالأحاسيس والمشاعر والأفعال. ويؤثر التفكك الأسري على أفراد الأسرة جميعهم، خاصة الأبناء، وكذلك على المجتمع. ومن انعكاساته أنّه:

يؤثر في العديد من القيم الحسنة الموجودة في المجتمع، كما يؤثر على مفاهيم المودة والرحمة والتعاون والمسامحة ومساعدة الآخرين ويولد إحباطاً شديداً في نفس الفرد، مما يجعله يوجه اللّوم للمجتمع؛ لعدم مساعدته على وقف تأثير الظروف التي أدت لتفكك أسرته، فنجد الفرد يتمرد على القيم الموجودة في المجتمع من حب ومودة واحترام وتعاون وامتثال للقوانين وانسجام ومساعدة للآخرين. بل ويعبر بذلك كنوع من السلوك للدّلالة عن عدم الرضا غير المعلن. كما قد يُظهر الفرد نوعاً من السلوك الثقافي المنافي لما هو متعارف عليه في مجتمعه كرد فعل لعدم الرضا عن المجتمع وثقافته، فقد نجده يمجد الثقافة الوافدة على حساب ثقافة مجتمعه.

إن التفكك الأسري يؤدي بالضرورة إلى انهيار معظم العلاقات الاجتماعية خاصة إذا كان ذلك في المدن، حيث تتجسّد قيم عدم حاجة الناس لبعضهم بوضوح تبعا لسيطرة خصائص تقسيم العمل، الفردانية، التفاعل

الاختياري للسكان وعدم الارتباط بالمكان. وكل ذلك يؤدي إلى عدم تواصل الأسرة والأفراد مع محيطهم، فيقلل من درجة التماسك والانسجام وبخاصة في ظل الانشغالات المتوقعة في حياة المدينة لجميع أفراد الأسرة .

III– التخطيط الحضري:

1 مفهوم التخطيط الحضري: هو مصطلح مركب من لفظتين هما "التخطيط "وهو رسم المعالم والحدود للشيء لغرض الاهتداء بها، أمّا اللفظة الثانية فهي" الحضر"، التي تعني الحضور والاستقرار الدائم في المدن والقرى والأرياف، (**د/عبد الحميد، بوقصاص (1981)، ص101**) ويشير الحضر لغويا إلى الحاضرة أي المدن والقرى والأرياف.

والتخطيط الحضري علم واسع يجمع بين متغيرات عدّة، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية ويستدعي تكاتف جميع التخصّصات والمهارات للوصول إلى تحقيق القيم الإنسانية الكبيرة." (**محمد، محمود مهدلي (2001)، ص177**).

يقول **كيبل** أن التخطيط الحضري: "هو عملية إبداعية موضوعية لكيفية ممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها بحيث يتوفّر أكبر قدر ممكن من الحرية للفرد والجماعة بما يكفل لهم العيش بسلام وأمن " (**د/ خلف حسين على، الدليمي (2002)، ص61**).

2 – السياق التاريخي للتخطيط الحضري في الجزائر :

لقد عرف التخطيط والهيكلة العمرانية في بلادنا العديد من المراحل.

أ –مرحلة ما قبل 1962 م: تبدأ من لحظة الاحتلال الفرنسي للجزائر وكانت كالتالي:

* **قبل 1919 م**: وكانت أولوية الاستعمار باعتماد**Plan des réserves d'alignements**التي تسمح بعملية الاستغلال المرحلي للفضاء العمراني، تولّت ذلك لجنة خاصة عرفت بـ **Commission des alignements des reserves** وكانت تعمل تحت الوصاية المباشرة لمجموعة الهندسة العسكرية لشمال إفريقيا، للتدليل على سريانها على نطاق كامل مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية.

* **1919 م/1945م**: كانت تهيئة المجال لصالح الأقلية الأجنبية المتواجدة بالجزائر، وتستهدف ضمنيا اعتماد هذه البلاد كمخبر علمي للنماذج المستحدثة للعمران قبل تنفيذها في فرنسا.

* **1945 م/1953 م**: تم تخطيط وهندسة مدينة الجزائر سنة 1948م من طرف فئة غير معروفة من مهندسي وكالة المخططات في الجزائر **Agence Des Plans** ،أسست لتوسيع بعض الشوارع وموازاتها ،مثل مدينة تيمقاد (**Saidouni Mouaouia**, **2000**, **PP 20–23**).

* **1954 م. 1962 م**: تحضير المخططات العمرانية ،من قِبل طاقات خريجة من معهد الهندسة والفنون الجميلة بالجزائر ،ضمن مكاتب ومصالح تخطيط**CADAT** أو **AEDAA** (**DELUZ Jean–Jaque**, (**1980**), **p 63**).

ب . المرحلة من 1962 م /1989 م:

* **– الطور الأول 1962 م / 1966 م** : تزامنت مع الواقع الصعب الذي أوجده رحيل الاستعمار(**وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية : الجزائر غدا ،ص: 126**) .الأمر الذي استدعى عمليا إعادة تنشيط مكاتب الدراسات التي وجدت من قبل**CADAT**، **Agence plan pentes et Chausses** لإقامة المخطط الحضري لمدينة الجزائر(**DELUZ Jean–Jaque**, **1980**, **p74**).

* **– الطور الثاني 1967م/1978م** : ويعد بداية للتوجّه نحو تأسيس فعلي لهندسة معمارية وعمرانية محلية، وذلك بالتكوين، تشريع القوانين ،انتداب الخبرة الأجنبية وتأسيس الهياكل الجديدة .

* **الطور الثالث 1978م / 1989م** : عرفت هذه المرحلة تحول نوعي على مستوى التوجه العام للسياسة العامة، تمثّلت عموما في بداية التخلي عن مبدأ مركزية التسيير والتوجّه لإحداث مؤسسات جهوية، فنتج عن إعادة هيكلة متكرّرة في سنوات 1978 م، 1980 م،1982 م، 1983 م ، 1984 م وكانت الأخيرة في هذا الطور سنة 1987 م .

ج . مرحلة ما بعد سنة 1990 م :تمّ تأكيد العمل بمؤشرات التوجه الحر ،والانطلاق في العمل بنظام استقلالية المؤسسات العمومية ،بالشكل الذي يمكّنها من ممارسة نشاطها وفق القوانين الجديدة (**عبد الرحمان ،بن عنتر(2002) ص197**) اقتصادية وعمرانية.

أصبحت السياسة الحضرية مع مطلع التسعينات تتطلب تنسيق بين المناهج والآليات وقوانين جديدة تتماشى مع التطورات التي حدثت في البلاد وفي العالم أجمع (**وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية :الجزائر غدا ،ص347**) .

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

بعد الإصلاحات الجديدة خصّصت الدولة للتهيئة والتعمير آليات تواكب التطورات التي مسّت جميع أسس الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وذلك رغبة في تحقيق الانسجام بين القطاعات المختلفة . وكانت هذه الآليات هي:

الآلية الأولى: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U (قانون التهيئة والتعمير 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 م):

وهو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري ،يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية ،يأخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي. ويتجسد هذا المخطط في نظام مرفق على تقرير توجيهي ومستندات بيانية مرجعية من خلالها:

– يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع .

– يبيّن طريقة توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة موقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

– يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها .

الآلية الثانية: مخطط شغل الأراضي POS : وهو أداة لضبط الصيغ المرجعية لرخصة البناء ويحدد ما هو مرخص وما هو غير مرخص لأعمال البناء وتحقيق الانسجام المطلق وعدم التضارب بينه وبين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير باعتبارهما وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض ومن خلالهما يتم ضمان تنفيذ السياسة العامة التي تنتهجها الدولة في مجال التهيئة العمرانية .

3 – الصعوبات المتصلة بتخطيط المدن :(حسين عبد الحميد أحمد ،رشوان ، 2002، ص/ ص : 183/177)

ظلّ الإنسان يسعى دوما وعلى مراحل لإيجاد ظروف استقرار أحسن .وفي كل مرحلة من هذه المراحل كان يواجه الصعوبات المتعلقة بأنماط التخطيط للهياكل التي يبنيها.

وهو يواجه حاليا صعوبات على مستوى المراكز الحضرية، خاصة عبر المدن والأحياء ذات التركّز السكاني المرتفع ،ومن بين هذه الصعوبات المطروحة :

أ – طبيعة الملكية: تتوزع ملكية الأرض في المدن بين الخواص والدولة، وهو ما يخلق كثيرا عدم الانسجام في استغلال الأراضي، بما يوافق الطابع العام والأهداف الكبرى.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

ب – الحدود الإدارية: يتطلب التخطيط للمدن المساحات لتحقيق عنصر التناسق والنمو المستقبلي. فتظهر إشكالية الحدود الإدارية فيما بين الأقاليم الإدارية كعائق لتجسيد هذه السياسات .

ج – البيئة: تختلف البيئة فيما بين المدن وذلك حسب موقع كل منها، حيث تتأثر بالجانب الطبيعي كالسطح المتمثل في التربة الأودية ،الارتفاعات والانخفاضات ،المناخ ،وهو ما يتسبب في تباين مخططات المدن ،وفي الدراسات الخاصة بكل منها .

د –بقايا المنشآت القديمة: أصبحت إعادة التهيئة تصطدم بالمنشآت القديمة التي أحيطت بالأحياء السكنية والتي باتت تثير العديد من السلبيات، وبه فإن تسويتها تتطلب النفقات الباهظة.

هـ –النمو السكاني: من الصعب التنبؤ بأعداد المهاجرين والنازحين للمدينة، و هو ما ينجرّ عنه ظهور المناطق المتخلفة وتفاقم مشكلات ومعوقات التخطيط .

و – أثر الجماعات الضاغطة: تتأثر مصادر القرار بمصالح الأفراد والجماعات القوية، مما ينتج عنه تأثير في عناصر الخطة، وينعكس ذلك على الأهداف العامة المبرمجة المتعلقة باحتياجات السّكان والمؤسسات وبالمظهر العام للمدينة.

ز – الصعوبات المالية: وتظهر من خلال عجز وقصور المصالح المسؤولة على تنفيذ

الخطط في تمويل المشاريع ومصادفتها لعراقيل بيروقراطية أو اختلال على مستويات الصّرف، مما يؤدي إلى تعثر عملية التخطيط.

4– أسباب عدم كفاءة التخطيط:(**خلف حسين على، الدليمي ،ص ص135–136**) تعيق التخطيط الحضري صعوبات، نذكر منها :

أ –عدم توفر قوانين تخطيطية تخدم المصلحة العامة للسكّان وبما يؤمن تذليل الصعاب

التي تعيق ذلك مثل الملكيات الخاصة التي تعيق تنفيذ المخطّطات الأساسية، وتستغل في أنشطة غير ملائمة وغير منسجمة مع ما يحيط بها.

ب–جهل السّاسة لأهمية التخطيط وإهماله في العديد من الدول، منها النامية والفقيرة .

ج – سطحية المخطّطات وعدم قيامها على بيانات ومعطيات صحيحة.

د – ندرة الكوادر المكونة تكوينا شاملا في مجال تخطيط المدن باختصاصاته المختلفة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، معمارية، مدنية.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

هـ – عدم إقبال الكوادر والإطارات على المناصب السياسية، ممّا يفسح المجال لذوي المستويات الثقافية البسيطة بتولي مناصب القرار وعرقلة المختصّين عن ممارسة دورهم.

و – عدم متابعة تنفيذ المخططات الأساسية للمدن وفق الجدول الزمني المحدد.

ي – تهميش المشاركة الشعبية واستبعاد الجماهير والفئات الفعّالة في الحياة الاجتماعية منذ بداية دراسة الوضع القائم وإعلام الجمهور بالخطة المقترحة حتى يتم تدوين أي اعتراض من أي مواطن لأمر قد يغيب عن المختصّين أو لتحقيق الإضافة النوعية والكمية في المشروع.

– الخاتمة ونتائج البحث:

-يغلب العنصر الرجالي على التمثيل الرسمي بما فيه الأجهزة المشرفة على التخطيط، ما يشير للطابع الاجتماعي المحافظ الذي يضفي خصائصه على المدينة ميدان الدراسة، احتكاما بمعيار التقاليد والعادات والقيم السائدة والتي تحصر نشاط المرأة.

– عدم تمكّن الفئة المكونة من المسؤوليات المباشرة للتخطيط الحضري، بحكم احتلالها من الإداريين التقليديين الذين بلغوا هذه المناصب بحكمة الترقية.

– رغم ارتفاع نسبة التعلّم بين الأوساط السكانية إلاّ أن الواقع يفرض نفسه و يحدّ من إرادة التغيير للظروف الاجتماعية، تبعا لموضوعية المعوقات القائمة والمتعلّقة بطبيعة ملكية الأرض، أين كان ذلك حائلا دون تأسيس مختلف المرافق.

– ضعف مردود الإطار الجامعي بسبب حرمانه من التجربة والخبرة، وكذا لسيطرة الأساليب الرّاديكالية وليدة الفكر والتصوُّر العفوي المتمثّل في الذهنيات القديمة.

– الغياب الكلي للاستشارة الشّعبية في الإعداد للتخطيط الحضري خلال العقد الأخير من الألفية الثانية، وحدوثها فعلا خلال المراجعتين الأولى والثانية للمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير غير أنّها لم تتم على أسس وقواعد علمية موضوعية صحيحة.

– النمو الحضري السريع خاصة الناجم عن الهجرة يشكِّل أعباءً لا يمكن معالجتها بسهولة من طرف أجهزة التخطيط، ممّا يطيل في عمر المشاكل وتفاقم الأوضاع والمساس بالصورة النمطية للحياة الحضرية.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

– النمو الحضري السريع يضعف العلاقات الاجتماعية ويجعلها علاقات هشّة غير مستقرّة يميل أفرادها إلى البعثرة والتنافر فيما يعكس سمة الفردانية.

– التركّز السكاني بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية لهياكل المدينة ولبنيتها يؤدي إلى:

– ضعف وتفكّك العلاقات الأسرية والاجتماعية رغم أنّ السكان من إقليم وبلد وأمّة ودين واحد.

– النمو الحضري السريع يؤسس لأحياء يغلب عليها طابع الخدمة السكنية، ويجرّدها من طابع الخدمة العامّة التي توفّرها المؤسّسات والهياكل الخدماتية.

– إن النمو الحضري السريع يخل بالدور الأساسي للأسرة كخلية أولى في بناء المجتمع، فينعكس ذلك على النمو الطبيعي للوحدة الحضرية، ويصعّب مهَمَّة دوائر التخطيط الحضري.

– ارتفاع حجم السّكان السريع يستبعد النمط الثقافي للمجتمع المحلي ويخفي الاحتياجات الفعلية للأسر، أين يظهر عجز أجهزة التخطيط في توفير الوسط الملائم المتّسم بقيم وتقاليد حضرية سليمة تبعث على ترقية وتطوير الحياة.

– النمو الحضري يؤدي إلى ارتفاع حجم الطلب على الأراضي لبناء السكن غير القانوني (العشوائي)، وهو ما يشكّل تحدّيا كبيرا لمصالح التخطيط.

– الطّابع الخاص لملكية الأرض يطرح صعوبة في عملية تدخل المصالح العمومية لمعالجة الأوضاع والمشكلات القائمة كانتشار التلوّث وأكوام النفايات الصلبة ومواد البناء وعدم احترام المعايير لإنجاز بنى تحتية وخدمات توفّر الحياة الحضرية المتوازنة.

– يتأثر النّازحون للأحياء بأنماط المعيشة والقيّم الحضرية غير أنّهم يؤثّرون في الوسط الحضري بتمسّكهم بعناصر من ثقافتهم المحلية ويعملون على فرضها والتفاعل بها.

– العادات والتقاليد الاجتماعية تصنع صور التضامن والتكافل المختلفة كقيمة إنسانية وحضرية، غير أنّها كانت وراء العديد من الظواهر الاجتماعية المتعلّقة بالابتعاد والتحايل على القانون كما هو الحال بالنسبة لحيازة الأراضي، الغش في ربط البيوت بشبكة الكهرباء والماء وانتشار الضوضاء، التلوث والآفات الاجتماعية.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

– إنّ تأخّر هيكلة الأحياء ضمن الحيّز الحضري يؤجّل تفعيل الضبط الاجتماعي الرسمي المتمثّل في القانون ووسائل تنفيذه، ممّا يقوي بعض العادات والتقاليد، ويفسح المجال للضبط غير الرسمي لتوجيه الحياة العامّة والخاصّة، ويصعب مهمّة الإدارة في إحكام شريعة التخطيط الحضري.

– تنشأ في الأحياء غير المخطّطة ظاهرة عمالة الأطفال لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة.

–اقتراحات عملية:

في ظل النتائج المحصّلة إثر هذه الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

* دراسة وتحليل بنية المجتمع قبل الشروع في عملية التخطيط له .
* مراعاة شروط الانسجام والتّكامل والمرونة للتكيّف مع الطوارئ والمستجدّات
* الاعتماد على القدرة والكفاءة في مختلف مراحل التخطيط إعدادًا و تنفيذًا .
* إشراك المواطنين في سياق الاستشارة قبل إسناد مهمّة التخطيط للمختصين لغرض التقليل من المعوقات المحتملة كتلك المتعلّقة بملكية الأرض الخاصّة وتفتيتها بين الأسر .
* ضرورة إحداث معايير للممارسة في هذا الميدان، بإعطاء الحرّية وتوفير الضمانات والآليات لتمكين الإطارات الفنية المكوّنة من المساهمة الفعلية في ميدان التخطيط الحضري، وليس بفتح باب الانخراط الشكلي وتهميش المبادرات والإبداعات .
* إن التخطيط للمدينة يتطلب مجهودا ثمينا يبدأ من تبني سياسة التغيير الجذري في الأفكار وفي طرائق الممارسات البيروقراطية، بما يضمن الانسجام الحقيقي مع قيم المجتمع الجزائري وحسب المكونات الاجتماعية والتقاليد السائدة في المدينة.
* فتح المجال لوجود خبراء تخطيط عن طريق إرسال البعثات أو استيراد الخبرات الأجنبية أو تخصيص جامعات مختصّة في التخطيط الشامل بكافة مجالاته.

عنوان المقال: المعوقات الاجتماعية والأسرية للتخطيط الحضري	المؤلف: عبد الكريم قريد	المجلد: 06 / العدد: 01 / 2018	الصفحة: 100 – 116

المراجع:

1- بوقصاص، عبد الحميد. **النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث**، قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية.

2- بن عنتر، عبد الرحمان (2002). "**مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وآفاقها المستقبلية**" مجلّة العلوم الإنسانية،العدد 2، جامعة محمد خيضر، الجزائر: بسكرة

3- خاطر، أحمد مصطفى (2000). **تنمية المجتمع المحلي**، الإسكندرية: (الأزاريطة)، دار المعرفة الجامعية.

4- دياب، فوزية (1980). **القيم والعادات الاجتماعية**، بيروت: دار النهضة العربية لطباعة والنشر، ط2 .

5- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (**2005**). **التخطيط الحضري** – دراسة في علم الاجتماع ، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب .

6- شوقي، عبد المنعم (1981). **مجتمع المدينة**، بيروت: دار النهضة العربية.

7- شكري، فايزة أنور احمد (2002). **القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم** ، دار المعرفة الجامعية.

8- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية. **الجزائر غدا**، ديوان المطبوعات الجامعية.

9- غيث، محمد عاطف(1983). **علم الاجتماع**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

10-غيث، محمد عاطف (1995). **علم الاجتماع الحضري** – مدخل نظري، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

11-غريب، محمد سيد أحمد (2006). **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية.

12-قي، روشي(1983). **مدخل إلى علم الاجتماع العام**، ترجمة مصطفى دندشيلي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

13-مهدلي، محمد محمود (2001م).**ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية** ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

14-معن، خليل عمر (2005). **التفكك الاجتماعي**، الأردن: عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

15-الزيود ،ماجد (2006).**الشباب و القيم في عالم متغير**، الأردن: عمان، دار الشروق للنشر و التوزيع.

16-الجوهري ،محمد. **المدخل إلى علم الاجتماع**، القاهرة : مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ،ط 1.

17-الجريدة الرسمية ،**قانون التهيئة والتعمير**29/90المؤرخ في01 ديسمبر 1990.

18-الدليمي، خلف حسين علي (2002). **التخطيط الحضري –أسس ومفاهيم–** الدار العلمية للنشر والتوزيع ، ط 1.

19-الخشّاب، أحمد (1971). **التغير الاجتماعي**، الهيئة المصرية العامّة للتأليف والنّشر.

20- Deluz,, Jean-Jacques (1980). **Aperçu critique sur l'architecture et l'urbanisme à Alger**, Alger : SNED.

21- Saidouni, Mouaouia (2000). **Eléments d'introduction à l'urbanisme** : Histoire, Méthodologie, réglementation, Alger : Ed Casbah,.